الفصل الرابع

إعداد الخطط التعليمية

إن التخطيط التعليمي كما هو معروف نشاط يتطلب استخدام مهارات مختلفة كثيرة وتعاون أفراد من شتى التخصصات . فهو يستدعي خدمات الوظائف الإدارية والتربوية والجامعية وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع ورجال الإحصاء والمدرسين المدربين وأنواع كثيرة من المتخصصين . وتعتمد الخطة التعليمية وإمكانية تنفيذها ونجاحها على مدى التعاون والتفاهم بين المخططين وبين المشتركين في عملية التخطيط وإعداد الخطة . فمن خلال المناقشات والحوار واللقاءات يمكن التقريب بين وجهات النظر المختلفة . ويمكن قبول وجهات النظر أو رفضها عندما تتوفر لغة مشتركة مفهومة بين رجال الاقتصاد وبين التربويين ، وعندما يستطيع رجل الإدارة متابعة التحليل الاقتصادي واستيعابه .

وعملية إعداد الخطط التعليمية تختلف من بلد لآخر ، وتتوقف على عوامل كثيرة في مقدمتها مدى وجود تقاليد ثابتة في التخطيط ، ومدى التكامل بين الخطط الاقتصادية وخطط التعليم ، ومدى توفر الخدمات الإحصائية اللازمة للتخطيط ولاسيما الإحصاءات الحيوية ، ومدى التقدم الإداري في البلاد ، وأخيراً وضع النظام التعليمي القومي نفسه .

بيد أنه يمكن الإشارة إلى بعض الخطوات الأساسية العامة لإعداد الخطط التعليمية التي تتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لأي بلد ، وتشمل هذه الخطوات ما يلي :

١- تحليل الحالة الحاضرة للنظام التعليمي على أساس المعلومات المتوفرة ، والتي يمكن توفيرها من حيث : نوع الخدمة التعليمية ، الفصول ، حجم المدارس ، معدل التلاميذ لكل مدرس . . . الخ .

٢- تحديد الأبعاد الزمنية من حيث اتجاهات المستقبل لأعداد السكان في سن المدرسة وحركة الهجرة ، والمطلوب من القوى البشرية الماهرة . وإعداد الخريجين من معاهد إعداد المعلمين ، والتغييرات التي تطرأ على المستويات المهنية للمعلمين ، والأداء المدرسي والمناهج الدراسية ، وتحديد الأهداف

الكمية والنوعية المنشودة .

٣- تحديد تكلفة الخطة وما يتطلبه ذلك من تحديد لاتجاه أسعار التكلفة التعليمية.

٤- تقدير تكلفة الخطة يجب أن يتحدد بمميزات معينة توضح مدى واقعيتها وأولوياتها وتزايد الإنفاق نظراً لارتفاع الأسعار إلى جانب التوسعات المحتملة .

٥- الموازنة النهائية للاحتياجات المالية من مصادر التمويل المختلفة للخطة ، ومراجعة تفاصيلها وأهدافها.

حساب تكلفة الخطة :

يتم حساب وحدة تكلفة الخطة على أساس مستوى الأسعار الثابتة . أي أن وحدة تكاليف الخدمة التعليمية يجب أن تتم في ضوء هذا الاتجاه ، ويستخدم في ذلك مؤشرات خاصة بالأسعار الثابتة تسمى عادة بمؤشرات علاقات الأسعار . وفي المجال التعليمي تكون الأسعار الافتراضية قائمة على أساس معدلات معينة من الإنفاق مثل :

١- مرتبات المدرسين تبعاً للأسعار الثابتة والدخل القومي .

٢- تكلفة المواد والمعدات الرئيسية .

٣- التكاليف الاجتماعية الدائمة (المقاصف والإقامة) وتتبع مؤشرات الأسعار العامة للخدمات .

٤- تكلفة الأرض : وهي غير ذات أهمية في المناطق الريفية حيث تقدم أحياناً من الأهالي ، ولكنها هامة في المناطق الحضرية . لذلك فإن خطط التنمية يجب أن تراعي ذلك وتضعه في اعتبارها .

ومن المهم أن يتوفر لدينا معلومات كافية لاتجاهات الأسعار والمرتبات حيث يكون لها أهمية بالنسبة لتحديد التكلفة الكلية للخطة . ومن المهم أيضاً أن يتحقق التوازن للتكلفة الكلية في كل سنوات الخطة ، وأن تحدد هذه التكلفة الكلية على أساس الخطة القومية الشاملة . وأخيراً من المهم التمييز بين التكاليف المطلوبة من المصادر القومية ، وتلك التي تؤخذ من المصادر الأجنبية . وفي كثير من البلدان النامية جزء كبير من مصروفات التعليم يعتمد على

المساعدات الخارجية ويكون من المهم هنا دراسة وحدة التكلفة الكلية حسب مصدر التمويل ، وهو أمر ضروري وإن كانت تقابله بعض الصعوبات خصوصاً من الناحية السياسية والفنية .

مراحل اعداد الخطة التعليمية :

يمكن القول بصفة عامة بأن هناك عدة مراحل رئيسية تمر بها الخطة التعليمية في سبيل إعدادها وهي :

أولا : تحديد الأهداف الكبرى للخطة .

لاشك أن الخطة التعليمية الجيدة تستمد أهدافها واتجاهاتها من الفلسفة التربوية التي يتبناها المجتمع ، ولابد قبل الانطلاق في عملية التخطيط أن تتضح في أذهان واضعيها الأسس الكبرى للسياسة التربوية في صلتها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ومن الواضح أن تحديد هذه الأهداف لابد أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل بعضها قومي وبعضها ديني وبعضها سياسي وحزبي وبعضها اقتصادي وبعضها ثقافي . كما أن تحديد هذه الأهداف لابد أن يكون نتيجة تأمل عميق في أوضاع البلاد وفي حاضرها ومستقبلها وفي النظام التربوي الجدير بها .

ثانيا : تحديد متطلبات الخطة :

إن إعداد الخطة التعليمية عملية علمية من الدرجة الأولى ، ولها متطلبات وئيسية يمكن أن نعرض لها في السطور التالية :

١. دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي :

لابد إن تمر أي عملية تخطيطية سليمة بهذه الخطوة الأولى الأساسية ، وهي دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في شتى جوانبه ، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول هذا الوضع . وتشمل هذه الدراسة الجوانب السكانية والجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية المرتبطة بالخطة .

٢. دراسة الوضع التعليمي :

تأتي مثل هذه الدراسة لوضع التعليم قبل الانطلاق في تحديد جملة الحاجات

التربوية ، تلك الحاجات التي يحددها عادة الفرق بين الوضع القائم وبين الأهداف البعيدة المرجوة ، وتشمل دراسة الوضع التعليمي جوانب أربعة أساسية : الجانب الكمي ، والجانب الكيفي ، والجانب الإداري ، والجانب المالي . وينبغي أن تدخل الدراسة في حسابها الجوانب التالية :

أ ـ أهداف النظام التعليمي .

ب ـ خطط الدراسة ومناهجها في مختلف مراحل التعليم وفروعه .

جـ ـ الطرائق والأساليب التربوية .

د ـ الإدارة التربوية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي .

هـ ـ التوجيه التربوي .

و ـ الهيئة التعليمية والهيئة الإدارية والموظفين .

ز ـ الأبنية المدرسية من حيث أنواعها وأعدادها وأحجامها وسعتها .

ح ـ خدمات التجهيزات بما فيها الكتب المدرسية والتجهيزات المدرسية والأثاث .

ط ـ الوسائل التعليمية .

ك ـ معاهد التعليم من حيث اتساعها وأعدادها ومراحلها وطلابها .

ل ـ تمويل التعليم : ويشمل مصادر التمويل وبيان أوجه الإنفاق .

٣. تحديد حاجات التعليم ومشكلاته وإعداد الحلول الممكنة :

يمكن على أساس المعلومات والبيانات السابقة تحديد حاجات التعليم ومشكلاته الكيفية والكمية والإدارية والمالية التي تستلزم تدابير قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى . وذلك استناداً إلى الدراسات التي أشرنا إليها ، واستناداً إلى الأهداف الكبرى للخطة .

٤. تنظيم جهاز التخطيط التربوي :

من الخطوات التمهيدية لوضع الخطة أن يكون هناك تصور واضح لجهاز التخطيط التعليمي ولأسلوب عمله ، ويمكن توضيح ذلك بذكر الاعتبارات الآتية:

أ ـ يجب أن يحدد التنظيم القانوني لجهاز التخطيط التربوي عمله الداخلي وأعضاءه ومهماتهم واختصاصات أجزائه المختلفة .

ب ـ كما يجب أن يتبين بوضوح الصلات العضوية والوظيفية لهذا الجهاز مع جهاز التخطيط الاقتصادي للدولة .

جـ ـ ومن اللازم معرفة كيف يتم إعداد الأفراد الفنيين والإداريين العاملين في التخطيط التربوي ليستعان بهم في القيام بوظائف الجهاز وواجباته .

٥ـ وضع التشريعات اللازمة :

وهي تعتبر الأساس القانوني للإصلاحات والاجراءات التي تعتزم الخطة تطبيقها ، وتتضمن هذه التشريعات بوجه خاص القوانين المتصلة بالخطة وتنفيذها ، والقوانين المتعلقة بطرائق تصحيح الخطة وتقويمها .

ثالثا : اعداد مشروع الخطة :

نتيجة للخطوات السابقة يولد مشروع الخطة ويمكن اجمال هيكل المشروع على النحو التالي :

أ ـ مقدمة تتضمن خلفية الخطة والنشأة التاريخية لها والطريقة التي اتبعت في إعدادها .

ب ـ عرض للأهداف العامة للسياسة التربوية التي تأخذ بها الدولة .

جـ ـ عرض للأهداف التفصيلية مصحوبة ببيانات كمية عن كل مرحلة من مراحل التعليم ، وعن كل فرع من فروعه ، وبالمعايير التي اتبعت . ويقصد بالأهداف التفصيلية الأسس التي قامت عليها تقديرات أرقام الخطة وبياناتها .

د ـ المراحل الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف بعد ترجمتها إلى خطة عمل .

هـ ـ تحدد اختصاصات الأجهزة المسئولة عن تنفيذ الخطة .

و ـ وضع نظام للمتابعة والتقويم يسمح بالتغذية العكسية Feedback وتصحيح مسار الخطة على أساس الظروف الواقعية لتطبيقها ، والدروس المستفادة منها .

رابعاً: اشراك الراي العام في الخطة :

تختلف وجهات النظرفي التربية والتعليم اختلافاً كبيراً ، ويخضع تطور التربية والتعليم لتأثير المصالح المتباينة والتيارات المتعددة التي توجد في كل مجتمع ، بيد أن أي نظام تربوي لايمكن أن يعمل وسط فراغ اجتماعي ، ولا يستطيع أن ينمو إذا لم يصبح جزءاً من خطة اجتماعية شاملة يسهم فيها معظم أفراد المجتمع ويؤمنون بأغراضها . ومن هنا كان من الطبيعي أن تعنى مختلف قطاعات المجتمع بمصير التربية والتعليم . ومن العسير بالطبع أن تحل المشكلات التربوية من فوق المنابر أو كتابة الأوراق . ولابد في هذا كله من اللجوء إلى شتى وسائل الإعلام والنشر من أجل اطلاع رجل الشارع على السياسة التعليمية التي تنتهجها الخطة . ونقول مرة أخرى إن نجاح الخطة مرهون بهذه المهمة ويتطلبها اشتراك الرأي العام في وضع الخطط و نشر بعض المعلومات المتصلة بالوضع الحالي لنظام التعليم القائم وبحاجاته وأهدافه المقبلة . ذلك أن الإنسان عدو ما يجهل . وكثير من الشكوك والظنون تثور لدى الجماهير عندما لاتتضح الأمور ، وعندما تعجز عن فهم بعض المشكلات المطروحة .

ولهذا تحتاج الخطة قبل إقرارها النهائي إلى عرضها على الجمهور وإشراك أكبر عدد ممكن من المعنيين في مناقشتها والحوار حولها من أجل فهمها وقبولها ، ويحسن لهذه الغاية أن تستخدم وسائل الإعلام المختلفة كما أشرناأو عن طريق عقد بعض المؤتمرات أو الندوات أو المحاضرات أو تأليف بعض اللجان وغير ذلك من وسائل الدراسة والحوار ، سواء كان ذلك على المستوى القومي أوعلى المستوى المحلي أو مستوى المناطق والمحافظات ، أو على مستوى المعاهد والمؤسسات التعليمية .

خامسا: وضع الخطة في صورتها النهائية :

يتم وضع الخطة في صورتها النهائية بعد عرضها على الرأي العام والأجهزة السياسية والتنفيذية العليا للدولة وإدخال التعديلات اللازمة على مشروع الخطة في ضوء ما أسفرت عنه هذه الإجراءات .

سادساً: تنفيذ الخطة ومتابعتها:

يجب أن يتم تنفيذ الخطة وفق خطة زمنية وتوقيت زمني مرسوم ووفق ميزانية محددة ، ووفق مشروع عمل مفصل . وتقع مسئولية تنفيذ الخطة بالدرجة الأولى على عاتق الموظفين التنفيذيين في التعليم قبل أن تقع على عاتق المخططين ، غير أن لهؤلاء المخططين دوراً ينبغي أن يقوموا به في هذه المرحلة ، وأهم عناصر هذا الدور المراقبة والمتابعة . وهذا يعني أن تقوم أجهزة التخطيط التربوي بمراقبة التطبيق والتنفيذ ، ومتابعة ما يتحقق ، وتراقب أيضاً أساليب العمل . وتتم هذه الرقابة عن طريق تقديم المشورات والتوجيهات الفنية ، وعن طريق متابعة الأعمال متابعة دائمة مستمرة .

سابعاً: تقويم الخطة واعداد الخطة التالية:

يمكن اجمال خصائص هذه المرحلة في الأمور الآتية :

١- وضع معايير للتقويم : يجب أن يتم تقويم النتائج على أساس التنبؤات أو الأهداف التي وضعتها الخطة . ومن شأن التقويم أن يحدد أجزاء الخطة التي لم تؤد إلى نتائج مرضية ، وأن يبين بالتالي ما ينبغي أن ينالها من تعديل .

٢- المتابعة : ومن شأنها أن تشيع في جو التخطيط الحرارة والتجدد ، وأن تحول دون سيطرة العمل الآلي والروتيني . وأهم مقومات هذه المتابعة وأهدافها الإبقاء على جو واحد من العمل والحماسة خلال مراحل التخطيط جميعها ، وخلال المرحلة الأخيرة .

٣- التغذية العكسية أو المرتدة : وهي عملية يتم بها الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة في تعديل مسار الخطة وتكييفها وفقاً للأوضاع والمتطلبات الجديدة والظروف المتغيرة ، وقد سبق أن اشرنا إلى ذلك .

٤- وضع الأهداف الجديدة : من مهام هذه المرحلة تهيئة الظروف للخطة الجديدة وذلك عن طريق تحدد أهداف جديدة ينبغي بلوغها ، مع الاستناد إلى النتائج السابقة للخطة بعد أن يتم تقويمها . فأي خطة - كما ذكرنا - لايمكن أن تكون كاملة ، ولا تستطيع أن تزعم أن في وسعها حل جميع المشكلات . ووضع خطة جديدة يعني تصحيح الأخطاء السابقة وتحديد أهداف جديدة توسع الأهداف الأصلية أو تنمي بعضها وتجعلها أوضح وأكثر واقعية .